دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الزاوية

كلية التربية أبوعيسى

معتمد 3

دور العلوم الإنسانية والتطبيقية في التربية وتغيير المجتمع

16 - 17 ديسمبر 2015م

كتاب المؤتمر

الترقيم الدولي: ISBN:978-9938-12-677-8

دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة
جمعية الشهيد للتنمية والعمل التطوعي بمدينة زليتن دراسة حالة

المبحث الأول: الإطار النظري للبحث

1- المقدمة

تعد ليبيا من الدول النامية التي تسعى من خلال رؤيتها الاقتصادية المستقبلية الى تحقيق تنمية شاملة مستدامة تلبي متطلبات وحاجيات الاجيال الحاضرة ودون المساس بحقوق الاجيال القادمة، وبالرغم من توافر المقومات الطبيعية والبشرية لتحقيق ذلك إلا هناك العديد من العراقيل التي تواجه تحقيق ذلك الهدف، ويتمثل أبرزها في التحديات والمشاكل البيئية التي تواجه البلاد كغيرها من الدول العربية، فالضغط المستمر على البيئة الطبيعية واستنزاف مواردها بشكل غير علمي وغير مدروس يمكن أن يكون سببا في حدوث عواقب مستقبلية. إضافة إلى إن انعدام الوعي البيئي للكثير من السكان وعدم إتباعهم الطرق العلمية الحديثة في التعامل مع بيئتهم يعد من العوامل الرئيسية التي تعرقل تنفيد أي مشروع تنموي حضاري.

إن حماية البيئة في دول العالم المتقدم ترتكز على ثلاثة قواعد رئيسية وهى (القانون- العلم- التربية)، فالقانون يتمثل في وضع التشريعات القانونية لحماية البيئة، بينما يركز العلم على تطوير التكنولوجيا من أجل مساهمتها في تحسين البيئة، و تعتمد التربية في تركيزها على الانسان وصقلة تربويا بكل ما يتعلق بالبيئة والمحافظة عليها سوى كان ذلك من خلال المناهج العلمية بالمؤسسات التعلمية أو من خلال الاتصال بالمجتمع مباشرة وتوعيته بيئيا واستحداث مشاريع وبرامج بيئية تساهم في التقليل من مخاطر البيئة ومن هنا يأتي دور المشاركة الشعبية عبر مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التواصل مع المجتمع والمساهمة في حل قضاياه المختلفة والتي تحتل المشاكل البيئية المتعددة سلم الترتيب والاولوية من حيث حدة خطورتها وتأثيرها السلبي عليه.

ونظرا لان ليبيا في الوقت الحاضر شهدت تطورا ملحوظا وسريعا فيما يتعلق بنشأة مؤسسات المجتمع المدني مع عدم وضع قيود أمنية لتأسيسها، فقد كان للمؤسسات التطوعية التنموية تواجدا ملحوظا في العديد من المدن الليبية بحيث وضعت على عاتقها عبء المساهمة في دعم التنمية المحلية والتقليل من حدة المخاطر البيئية، وبالرغم من حداثة نشأتها الا أن الكثير منها برهن عن قدرته الكبيرة في إنجاز ما تصعب عن فعله الحكومة المحلية خاصة في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي الحالي للدولة الليبية. ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة المحلية مع عرض منجزات إحداها في هذا المجال.

2- مشكلة الدراسة

انطلاقا مما ذكر آنفا فإن مشكلة الدراسة تتجسد في التساؤلات الآتية:

1- إلى أي مدى أكدت التوصيات العالمية ضرورة مشاركة المجتمع المدني ومؤسساته في عملية التنمية وحماية البيئة؟ وما هي الآلية التي يمكن تجسيد تلك المشاركة؟

2- هل بالإمكان اعتبار مؤسسات المجتمع المدني مقوم جغرافي بشري يمكن أن يساهم في عملية التنمية والتي تعتبر حماية البيئة إحدى عناصرها الهامة؟
3- ما هي أهم المشكلات البيئية التي تعاني منها ليبيا في الوقت الحاضر والتي تتطلب تكاثف الجهود من أجل التصدي لها والمساهمة الجماعية في إيجاد حلول جدرية فعالة؟
4- ما حجم الأعمال المنجزة والبرامج المرسومة من جانب جمعية الشهيد للتنمية والعمل التطوعي في مجال حماية البيئة باعتبارها من أنشط المؤسسات المدنية في المجال التطوعي في بلدية زليتن وهل يعكس الدور الإيجابي الفعال التي يمكن أن تحققه مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا في مجال حماية البيئة.

3- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث من:

1- الأهمية الكبيرة والدور الفعال لمؤسسات المجتمع المدني في دعم عملية التنمية وحماية البيئة وخاصة في دول العالم المتقدم التي تتسم بانتشار ثقافة التطوع بين مواطنيها.
2- ضرورة إشعار أفراد المجتمع بالمخاطر البيئية التي تهدد حياته ورفع مستوى الوعي البيئي لديه حتى يساهم ويشارك في حماية بيئته عبر مؤسسات المجتمع المدني.
3- المساهمة في إبراز الدور التي تقوم به إحدى مؤسسات المجتمع المدني ببلدية زليتن في مجال حماية البيئة حتى تكون مثالا يحتذى به في هذا الاطار ومشجعا لمؤسسات مدنية أخرى لتبنى برامجها البيئية والتنموية.

4- منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، بحيث تم اختيار "جمعية الشهيد للتنمية والعمل التطوعي" بمدينة زليتن الواقعة شمال غرب البلاد كدراسة حالة. ويرجع سبب اختيار مدينة زليتن في أنها من أبرز المدن التي حققت نجاحا ملحوظا في مجال العمل التطوعي المؤسساتي، ويتضح ذلك من خلال تصريحات الكثير من المسؤولين الذين زاروا المدينة بعد فترة التحرير أواخر سنة 2011، منوهين بحجم الأعمال التطوعية المنجزة فيها والتي تعجز الحكومة نفسها عن القيام بها بحيث أصبحت المدينة من المدن الليبية الرائدة في هذا الميدان وقدمت نموذجا رائدا لليبيا في مجال العمل التطوعي من خلال إزالة مخلفات الحرب وإنشاء الحدائق وتزيين الميادين، وهذه الأعمال تعتبر من الأعمال الرائدة في الدول المتقدمة[1] وجاء سبب اختيار المؤسسة الخيرية المذكورة كأنموذج لتحقيقها أعمالا تطوعية مشهودة وملموسة على أرض الواقع.

5- **الإطار المكاني للدراسة:**

تقع جمعية الشهيد للتنمية والعمل التطوعي في نطاق مدينة زليتن الواقعة شمال غرب ليبيا الى الشرق من العاصمة طرابلس بمسافة 150 كيلومتر تقريبا، وتبلغ مساحتها 2470 كيلومتر مربع وهى تمثل حوالي ما نسبته 0.14% إجمالي مساحة البلاد وتطل على البحر المتوسط بساحل يصل طوله الى أكثر من 40 كيلومتر، ويصل عدد سكانها الي 245000 نسمة[2]

6- **أهداف الدراسة:**

وتهدف الدراسة الى التعريف بمخاطر المشاكل البيئة أولا والتي يمكن أن يكون لها أثارا سلبية مستقبلية إذا ما تظافرت الجهود من أجل الحد من خطورتها ثم التعريف بدور إحدى المؤسسات التطوعية في مجال التنمية في هذا المضمار وسرد إنجازاتها والتعريف بمشاريعها الحضارية التي تعكس مدى قدرة العمل التطوعي المؤسساتي في الحفاظ على البيئة المحلية.

المبحث الثاني مؤسسات المجتمع المدني وحماية البيئة

[1] صحيفة بلادي، العدد السابع والعشرون، 2 فبراير 2012، ص 2.
[2] عبد الغني محمود بن زاهية وأخرون، أعمال المجلس المحلي زليتن (سبتمبر 2012- يونيو 2014)، ص9.

1- تعريف مؤسسات المجتمع المدني

بالرغم ن اختلاف مفكري العصر الحديث حول تعريف مؤسسات المجتمع المدني، لكن التعريف السائد يحددها بأنها " مجموعة من الحركات الاجتماعية التي تقاوم هيمنة الدولة على المجتمع وممارستها للسلطة التعسفية، وتتمثل هذه الحركات في المؤسسات والمنظمات الطوعية غير الرسمية التي تعمل مستقلة عن سيطرة الدولة التي اعتادت أن تفرض هيمنتها على المجتمع والسيطرة علي هذه المؤسسات وغيرها، حديثة كانت أو تقليدية"[1]

ويذهب بعض المفكرين إلى توسيع دائرة تعريف مؤسسات المجتمع المدني لتشمل الأحزاب والتنظيمات السياسية أيضا وعليه فأنها تعريفها يتمثل في " أنها مجموعة التنظيمات الطوعية المستقلة عن مختلف أشكال الارتباط بالجهات والمؤسسات الحكومية أو الخاصة، والتي تضم مواطنين تجمعهم اهتمامات وأهداف مشتركة تصب أساسا في خدمة المصلحة العامة لأفراد المجتمع، وتتجسد هذه التنظيمات الحرة على المستوى الداخلي في الجمعيات المدنية، الأحزاب السياسية، النقابات والاتحادات العمالية والمهنية، وعلى الصعيد العالمي في المنظمات الدولية الغير الحكومية المعبرة عن وحدة الضمير والمصير الإنساني المشترك اتجاه قضاياه المشتركة"[2]. ويجب الاشارة هنا بأن هذه الدراسة لم تدرج الأحزاب والتنظيمات السياسية كإحدى مكونات المجتمع المدني في بلدية زليتن.

2- المجتمع المدني في ليبيا ما بعد التحرير

تم استحداث وزارة تحت مسمى وزارة الثقافة والمجتمع المدني ويمثل (مركز دعم منظمات المجتمع المدني) احد قنواته الأساسية، ومهمته تطوير كفاءة وفاعلية منظمات المجتمع المدني وترسيخ مفاهيمه، والتنسيق بين هذه المنظمات وأجهزة الدولة لخدمة المجتمع الليبي، وتنحصر رؤيته في تكوين مجتمع مدني قوي وفعال يساعد في تعزيز الديمقراطية ويشارك الدولة في بناء الوطن، ومن أهم الأهداف التي يسعى هذا المركز هو العمل علي نشر ثقافة المجتمع المدني في ليبيا وتوفير المناخ المناسب لقيام المنظمات بنشاط فعال لتعميق القيم المساعدة علي التحول الديمقراطي والبناء، وحث وتشجيع المواطنين على العمل التطوعي والجماعي، إضافة الى تشجيع ودعم إنشاء جميع أشكال مؤسسات المجتمع المدني، فضلا عن إصدار مناهج تدريسية تحمل عنوان (المنهج المدني) لجميع المراحل التعليمية. والقيام على تصميم وإنشاء قاعدة بيانات عن نشاطات مؤسسات المجتمع المدني بجميع المدن الليبية، والدعوة الى تطوير مصادر الدعم لمنظمات المجتمع المدني ماديا ومعنويا، والتنسيق وتطوير التعاون فيما بين منظمات المجتمع المدني لتسهيل وتطوير عملها، والعمل جاهدا على تدليل الصعوبات ومواجهة المخاطر التي تحد من نشاطها وعملها، والحرص على تعزيز الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من خلال عقد الانشطة المشتركة، وأخيرا إعداد الخطط والبرامج الهادفة إلى توعية أفراد المجتمع بالحقوق المدنية، وصياغة ومراجعة مشروعات القوانين والقرارات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني[3].

---

[1] ناصر الشيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010، ص 22.

[2] بركات كريم، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزاو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2014، ص 52.

[3] وزارة الثقافة والمجتمع المدني، مركز دعم منظمات المجتمع المدني، رسالتنا، رؤيتنا، أهدافنا، طرابلس، 2012. ص1.

3- شروط تأسيس مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا :

تشمل شروط التأسيس تقديم طلب الحصول على اسم الجمعية للإشهار، وأن لا يقل عدد المؤسسين عن ثلاثة، وتجهيز محضر التأسيس، مرفقا بمذكرة النظام الأساسي (مصدق عليه من محرر العقود)، مع إحضار صورة من جواز السفر لرئيس مجلس الإدارة والأعضاء، وأخيرا رسالة من الجمعية تتضمن اسم المندوب ورقم بطاقته لاستلام الإشهار[1]، وخلت الشروط من شرط الحصول علي موافقات الجهات الأمنية كما كان متبعا زمن النظام السابق.

4- تصنيف أنشطة مؤسسات المجتمع المدني في بلدية زليتن:

وصل عدد مؤسسات المجتمع المدني التي تم إشهارها بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا الي 1400 مؤسسة، ووصل عددها في مدينة زليتن 25 الى مؤسسة مدنية، منها عدد 7 مؤسسات خيرية، 4 تنموية، 4 توعوية، 2 شبابية،2 اجتماعية، 2 ثقافية، واحدة إعلامية، واحدة أهلية، واحدة وطنية، وواحدة حقوقية .[2]

5- مؤسسات المجتمع المدني كمقوم جغرافي بشري في عملية التنمية:

تتطلب عملية التنمية مجموعة من العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية من أجل تحقيقها ونجاحها وترتبط مع بعظها البعض ارتباطا وثيقا، ونظرا لتغير مفهوم التنمية من المفهوم التقليدي الذي انحصر في مسمى (التنمية الاقتصادية والاجتماعية) إلى مفهوم أكثر شمولية وحداثة والمعروف باسم (التنمية البشرية)، فقد تحررت التنمية من عقدة ارتباطها بالمقومات الطبيعية والمواد الخام لدرجة كبيرة جدا، وأصبح نجاحها مرتبط بدرجة كبيرة جدا بما يسمى(باقتصاد المعرفة) وأصبحت التكنولوجيا والعلم والمعرفة تلعب دورا كبيرا في تحقيق نجاح التنمية في كثيرا من دول العالم وخاصة المتقدم منها، وبالتالي فإن العنصر البشري المسؤول عن إحداث هذه الطفرة والتغير الجدري في نجاح التنمية يعتبر عنصرا أساسيا من مكونات سلمها وبرامجها وخططها الحاضرة والمستقبلية. وبناء على ذلك فقد ركز البحاث والمهتمين بالتنمية بضرورة تطبيق مبدأ المشاركة الشعبية كمقوم جغرافي بشري لتحقيق التنمية. وقد عرفت التنمية بأنها " العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف"[3]. كما يتأكد أهمية المشاركة الشعبية في نجاح التنمية من خلال تعريف التنمية الذي ينص على " أنها تلك العملية المرسومة لتقدم المجتمع بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتي تعتمد أكبر اعتماد ممكن على مشاركة المجتمع الإيجابية في هذا المضمار"[4]

6- البيئة والمشكلات البيئية

6-1- تعريف البيئة وأقسامها

تعرف البيئة بأنها الوسط المكاني الذي يعيش فيه الإنسان وبكل ما يتضمنه من عناصر، سواء كانت طبيعية كالحيوان والنبات والتضاريس والهواء والمياه، أو من صنع الإنسان كالعمران ووسائل المواصلات والطرق والجسور والمصانع وغيرها من العناصر المصطنعة، كما يمتد المدلول الاصطلاحي لمعنى البيئة عند البعض، ليشمل كافة تفاعلات الإنسان الحيوية

---

[1] نفس المرجع، ص1.

[2] قطاع الثقافة بزليتن، بيان بعدد مؤسسات المجتمع المدني بزليتن 2013.

[3] عبد الهادي الجوهري وأخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص166.

[4] ابراهيم صالح بغني وأخرون، التنمية للمرحلة الثانوية ومعاهد المعلمين والمعلمات، المنشأة العامة للنشر والتوزيع ولإعلان ط1، طرابلس، 1985، ص23.

بباقي الكائنات الحية وغير الحية الموجودة معه ضمن نفس المحيط الطبيعي.[1]، كما تم تعريفها في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة باستوكهولم عام (1972) بأنها " رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته)[2]
ويمكن تقسيم البيئة الى عدة أقسام كالاتي:[3]

1- البيئة الطبيعية: وتشمل الأرض، المناخ، الغلاف الحيوي النباتي والحيواني، والغلاف المائي.
2- البيئة الاصطناعية: وتشمل الأراضي واستعمالاتها المختلفة، البنى التحتية والخدمات كنظم الصرف الصحي وإمدادات المياه.
3- البيئة الاجتماعية: وتشمل الخدمات والمرافق الاجتماعية، والتجمعات السكانية وما يرتبط بها من خصائص مختلفة.
4- البيئة الجمالية: وتشمل المناطق التاريخية، والطراز والبناء المعماري وما شابه ذلك.
5- البيئة الاقتصادية: وتشمل المقومات الاقتصادية لبيئة الإنسان ونسب العمالة والبطالة ومستويات الدخل.

2-6- المشكلات البيئية المعاصرة في ليبيا

تعرف المشكلة البيئية بأنها كل تغير كمي أو نوعي، يقع على أحد عناصر البيئة الطبيعية أو الاجتماعية أو الحيوية أو الثقافية، فينقصه أو يغير من خصائصه أو يخل باتزانه بدرجة توثر على الأحياء التي تعيش في هذه البيئة وفي مقدمتها الإنسان تأثيرا غير مرغوب فيه.[4] ويمكن تقسيم المشكلات البيئية الي ثلاثة أصناف[5] تتمثل أولها في (مشكلة الانفجار السكاني) والتي يترتب عنها عدة مشاكل فرعية كالفقر، البطالة، الهجرة، الأمية، أحوال الطفولة، وأحوال المرأة. وثانيها تتمثل في (مشكلة التلوث بأنواعه المختلفة) ، أما ثالثها فتتمثل في (استنزاف موارد البيئة المختلفة)،وعلى هذا الاساس يمكن حصر المشاكل البيئية في ليبيا على النحو التالي:

- الإسكان وتوفير المأوى: ويرجع ذلك لعدم قدرة الدولة في حل مشكلة الإسكان حتى خلال السنوات القريبة المقبلة بسبب عدم التركيز على التنمية الريفية أو إنشاء مدن جديدة مما أدى الى إنشاء المستوطنات العشوائية والتي سيترتب عليها عدة مشاكل أخرى مثل نقص المياه والخدمات والمرافق وتفاقم مشكلة البطالة.
- النظافة والتخلص من النفايات: ويرجع ذلك إلي انعدام ثقافة الاستهلاك وبالتالي زيادة كمية إنتاج الفرد من النفايات المنزلية التي تشمل مخلفات مطابخ المنازل والفنادق والمطاعم والمحلات التجارية والاسواق والتي تمثل 78% من إجمالي النفايات الأخرى وبالتالي مساهمتها الكبيرة في إفساد البيئة السكنية وتلويثها.
- شبكات المياه والصرف الصحي والتلوث: يرجع تفاقم هذه المشكلة الى التخطيط العشوائي الذي يعتمد على الامتداد الأفقي مما يعرقل من عملية مد شبكات الصرف

---

[1] زين الدين عبد المقصود، قضايا بيئية معاصرة " الموجهة والمصالحة بين الإنسان وبيئته"، دار البحوث العلمية، الطبعة الثانية، الكويت، 1988، ص 17.
[2] الأمم المتحدة، تقرير موجز عن أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية في أستوكهولم (1972) السويد، ص 15.
[3] وائل منصور أحمد هرم، المشكلات البيئية المتضمنة في محتوى كتاب الجغرافيا للصف الثامن الأساسي ومستوى اكتساب الطلبة لها، الجامعة الاسلامية غزة، كلية التربية، رسالة ماجستير، 2012، ص 25.
[4] نفس المرجع، ص24.
[5] راتب سلامة السعود، الإنسان والبيئة، دراسة في التربية البيئية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 41.

الصحي والمياه بالشكل الأمثل، وبالتالي استخدام الطرق التقليدية في توفير مياه الشرب عن طريق حفر الآبار والتخلص من مخلفات الصرف الصحي عن طريق حفر الخزانات الأرضية والتي تسبب في تلويث المياه الجوفية.

- الرقابة على المواد الغذائية وحمايتها من التلوث: وتتمثل في عدم الرقابة بالشكل المطلوب على السلع الغذائية وحفاظها من التلوث مما يكون له أثار سلبية على صحة الإنسان الأمر الذي يستلزم وضع نظام محدد للرقابة عليها والقيام بالدراسات حول أسباب تلوثها وسبل معالجتها.
- خدمات المرور والاختناقات المرورية: ويرجع السبب في ذلك للنمو الاقتصادي والحضري للمدن العربية وبالتالي تزايد عدد السيارات مع عدم اتساع الشوارع والطرق وقدم السيارات والآليات مما يترتب عليه تلوث الهواء بأكسيد الكربون.
- الكوارث وخدمات الطواري والاغاثة: وهي ظاهرة تشهدها العديد من دول العالم بسبب المشاكل والكوارث بمختلف أنواعها، وتعتبر من أهم المشاكل التي برزت على السطح في ليبيا بسبب الصراعات المسلحة المستمرة خاصة بعد سنة 2013 مما ترتب عليه نزوح الألاف من المدن الشرقية والجنوبية الى مناطق غرب البلاد وما ترتب عنه من تغير جدري لحياة هؤلاء النازحين لفقدان مأواهم الأصلي واعتماد معظمهم على الإعانات والمساعدات الخيرية.
- مشكلة التصحر: وهي من اخطر الكوارث التي تهدد البيئة العربية و ذلك بسبب الاستغلال البشري الخاطئ للطبيعة والمتمثلة في قطع الغابات والاشجار واستنزاف المياه الجوفية والرعي الجائر والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، مما يؤدي الى تعرية الأرض وفقدانها لقدرتها الانتاجية، ويهدد التصحر خمس المساحة الكلية للدول العربية، وتصل نسبة الأراضي التي تواجه هذه المخاطر الى 16.5 % في دول شمال أفريقيا[1]

7- مؤسسات المجتمع المدني و حماية البيئة:

7-1- منظمات المجتمع وتجسيد مبدأ مشاركتها في حماية البيئة

يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة الأول حول البيئة والتنمية بمدينة ستوكهولم سنة 1972، البداية الحقيقية للإجماع العالمي على حماية البيئة، واتسعت دائرة المسؤولية تجاه حماية البيئة لتجسد مبدأ المشاركة الشعبية في مجال حماية البيئة من خلال ما نص عليه الميثاق العالمي للطبيعة سنة 1982، في البند السادس عشر فيما يتعلق بتجسيد المشاركة الشعبية كمبدأ تقوم عليه مختلف الإجراءات المتخذة في المجال البيئي سواء المتعلقة بالتخطيط أو وضع الاستراتيجيات أو أتخاد القرارات، وفي سنة 1992 جدد إعلان ريو دي جانيرو التأكيد على مبدأ المشاركة والذي تم توضيحه من خلال وثيقة "الأجندة 27" في الفصل السابع والعشرون منها تحت عنوان " تعزيز دور المنظمات غير الحكومية: شركاء في التنمية المستدامة" وتم الإشارة للآليات العملية التي تتحدد وفقها مشاركة تنظيمات المجتمع المدني المحلية والدولية في التعامل مع القضايا البيئية على الصعيدين المحلي والدولي. كما أقرت العديد من الاتفاقيات والنصوص الدولية الإقليمية تجسيد مبدأ المشاركة في حماية البيئة فعلى سبيل المثال وعلى المستوى الافريقي نص الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على حق المواطنين للمشاركة بحرية في إدارة الشئون العامة لمجتمعاتهم. وهو ما حدث أيضا على مستوى دول الاتحاد الأوروبي من خلال ما تضمنته اتفاقية

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية البشرية الإنسانية العربية للعام 2009، ص 41.

"أريس" التي أكدت على ضرورة المشاركة في حماية البيئة والإقرار بحق كل مواطن أوروبي ليتمتع بمحيط بيئي سليم.

7-2- آلية تنفيذ مؤسسات المجتمع المدني لبرامجها المتعلقة بحماية البيئة

تتخذ آلية تنفيذ منظمات المجتمع المدني لدورها في حماية البيئة عدة أشكال[1] وتتمثل أولها المساهمة في رفع مستوى الوعي والاحساس والشعور البيئي والذي يمكن تجسيده بعدة سبل منها نشر مفهوم التربية البيئية بين المجتمع وذلك عن طريق الندوات والمحاضرات العامة وحملات التوعية والقيام بالأنشطة التربوية غير النظامية بتوزيع المنشورات والمطبوعات التعليمية، وثانيها قيام مؤسسات المجتمع المدني في صنع وبلورة السياسات العامة لحماية البيئة ومشاركتها في إعداد القرارات والتدابير البيئية، وثالثها يتمثل في كونها قوة ضغط لصالح قضايا البيئة بحيث تقوم بتعبية الرأي العام من أجل الدفاع عن البيئة، ونقصي الحقائق وكشفها وتجهيز التقارير والتحقيقات الميدانية عن المشاكل البيئية إضافة إلى تنظيم الاحتجاجات والمظاهرات لصالح قضايا البيئة، ورابعها: يمكن لمنظمات المجتمع المدني القيام بحملات الإغاثة ومساعدة المحتاجين والنازحين في أوقات الازمات الداخلية، والأهم من ذلك يمكن لبعض المنظمات القيام بتبني مشاريع تنموية استثمارية صغيرة لصالح المجتمع مثل مشاريع إعادة التصنيع.

المبحث الثالث: مؤسسة الشهيد للتنمية والعمل التطوعي ببلدية زليتن كنموذج لدور مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة

1- التعريف بجمعية الشهيد للتنمية والعمل التطوعي

جمعية خيرية للتنمية والعمل التطوعي ، تم تأسيسها بمدينة زليتن شمال غرب ليبيا، أواخر شهر أغسطس 2011 ، حيث تنادى مجموعة من الشباب بضرورة إيجاد آلية منظمة تتبنى العمل الخيري التطوعي ليحقق أهدافه على أكمل وجه، وتتمثل رؤيتها في السعي لتحقيق التميز في مجال العمل الخيري على المستوى المحلي والإقليمي في ظل مناخ يتسم بالاستقلالية والحرية والديمقراطية والمساواة وبما يساهم في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة. وهي تطمح لتحقيق الأهداف التالية:

- المساهمة في البحث عن الأسر الفقيرة والمحتاجة ومساعدتها من خلال برنامج تنموي شامل لتغيير واقع هذه الأسر إلى الأفضل.
- بث روح التعاون والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع من خلال العمل التطوعي المنظم.
- المساهمة في توصيل أموال الزكاة إلى مستحقيها.
- إقامة ندوات ودورات ثقافية وعلمية تهدف إلى الارتقاء بالمستوى الثقافي والاجتماعي ونشر السلوك الحضاري بين أفراد المجتمع.

2- مساهمات المؤسسة في مجال حماية البيئة

أولا: دور المؤسسة في حل القضايا الاجتماعية والسكانية المختلفة [2]:

يتمثل دور المؤسسة في هذا الإطار في:

1-المساهمة في تخفيف حدة الاحتياج والفقر:

قامت المؤسسة بتقديم إعانات مالية وعينية للفقراء والمحتاجين وكان أبرزها ما يلي:

---

[1] بركات كريم، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، مرجع سابق، صفحات متعددة.

[2] تقرير عن أعمال جمعية الشهيد للتنمية والعمل التطوعي بزليتن، 2015.

- تقديم مساعدات مالية وعينية بقيمة (80,510) لعدد (150) أسرة محتاجة.
- دفع مبلغ (5636) دينار للأسر المحتاجة من النازحين وعابري السبيل.
- توزيع مبلغ (12,420) دينار على المحتاجين لغرض شراء بعض المواد الغذائية .
- تجميع حوالي (350) سلة غذائية من محلات المواد الغذائية التي تصدق بها أهل الخير، تم توزيع (150) سلة داخل مدينة زليتن ، بينما تم نقل عدد (200) للنازحين بمدينة الهيشة.
- قامت الجمعية بتوزيع عدد (13) ثلاجة ماء ، وعدد (22) غسالة ، وعدد (29) غاز ، وعدد(04) ثلاجة للأسر المحتاجة، إضافة لمساعدة (65 عائلة) في توفير الأضحية.
- المساهمة في علاج 13 حالة مرضية بقيمة (31,316) دينار .

2-المساهمة في حل مشكلة السكن

تمثلت أهم إنجازات المؤسسة في هذا المجال في الاتي:

- استكمال بعض المنازل بمبلغ (28,288) دينارا.
- المساهمة في صيانة سريعة لمنازل 7 أسر بمبلغ (12,200) دينار.
- دفع مبلغ 3,200 دينار بدل إيجار لعدد 7 عائلات.

4-المساهمة في تخفيف حدة الأزمات الإنسانية.

نظرا لعدم الاستقرار السياسي الذي تمر به البلاد وما نجم عنه من مواجهات عسكرية بين الاطراف المتصارعة الأمر الذي ترتب عنه حدوث مشكلة النزوح وبأعداد كبيرة، مما أوجب على المؤسسات الخيرية ضرورة المساهمة في تخفيف حدة هذه المشكلة وكانت أبرز المساهمات كالتالي:

- تقديم مساعدات مالية بقيمة 13,597 دينار بالتعاون مع لجنة الأزمة زليتن للنازحين من مدينة طرابلس.
- قامت الجمعية بالمساهمة في حملة إغاثة الجنوب وابشروا الليبي بمبلغ 3,500 دينار.
- المساهمة في حملة إغاثة نازحي ككلة بملغ وقدره (1,100) دينار .
- المساهمة في إغاثة لمدينة بنغازي بالتعاون مع لجنة الأزمة المشكلة من قبل المجس البلدي بملغ وقدره (4,250) دينار تمثلت بشراء كميات من حليب الأطفال .
- المشاركة بمبلغ وقدره (1,500) دينار حملة "وابشروا" لإغاثة الجنوب الليبي

حماية البيئة من المخلفات

ثانيا: دور المؤسسة في نشر الوعي البيئي:

ركزت المؤسسة على إعطاء محاضرات توعوية في عدة مؤسسات تعليمية ببلدية زليتن مكثفة عن مخاطر بعض المواد الغذائية المحتوية على مواد ملونة والكثير منها مصنف على أساس مواد مسرطنة، وذلك بالاستعانة بمجموعة من خبراء الصحة، إضافة إلى عرض هذه المشكلة في برنامج خاص بإذاعة زليتن المسموعة تحت اسم (الغداء قبل الدواء)،إضافة إلى إقامة عدة معارض في أماكن مختلفة للتعريف بالمواد الغذائية الممنوعة صحيا، ويوضح الشكل (1) قائمة بأنواع المواد المضرة بصحة الإنسان والتي تم توزيعها على محلات المواد الغذائية بالبلدية من أجل التوقف عن بيعها والتخلص من الموجود منها وذلك بالاستعانة بجهاز الحرس البلدي بالبلدية.

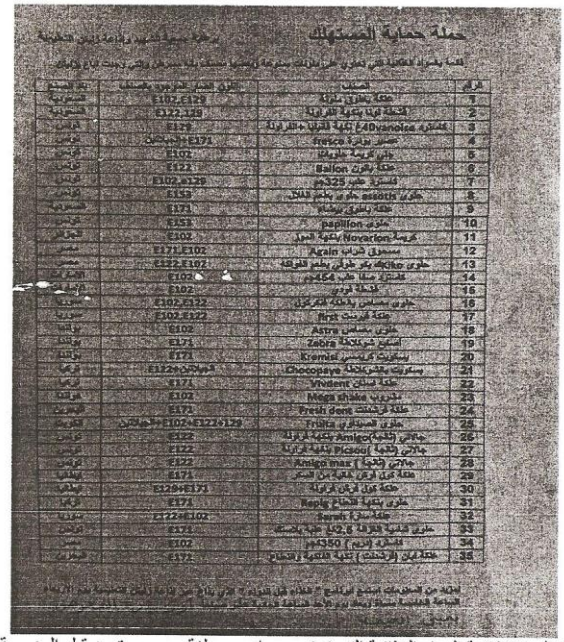
حملة حماية المستهلك

م	الصنف
1	
2	
3	
4	
5	
6	
7	
8	
9	
10	
11	
12	
13	
14	
15	
16	
17	
18	
19	
20	
21	
22	
23	
24	
25	
26	
27	
28	
29	
30	
31	
32	
33	
34	
35	

شكل (1) قائمة المواد الغذائية التي تحتوي مواد مسرطنة محصورة من قبل المؤسسة

ثالثا: مساهمة المؤسسة في حل مشكلة القمامة والمخلفات القابلة لإعادة التدوير (المشروع الخيري لإعادة تدوير المخلفات)[1]

هو مشروع خيري تابع لجمعية الشهيد للتنمية والعمل التطوعي إحدى مؤسسات المجتمع المدني بمدينة زليتن والتي تأسست بناء على الإشهار رقم (668) سنة 2012م.

1- الفكرة والمرحلة الاولى للمشروع (لا تحرقها ولا ترمها بل تصدق بها)

كانت بداية فكرة المشروع بإطلاق حملة بيئية يوم 2013/1/20 تحت شعار (لا تحرقها ولا ترمها بل تصدق بها) وهي تعتمد على دعوة المواطن لتجميع ما يمكن الاستفادة منه من المخلفات المنزلية وأن يقوم المواطن بإيصالها إلى مقر الجمعية وتتمثل أهم أهداف المشروع في:

- المساهمة في الرفع من مستوى الوعي البيئي داخل المجتمع .
- توفير دخل ثابت يدعم العمل الخيري والتطوعي

وتتمثل أهم المخلفات التي يمكن الاستفادة منها في:

- مخلفات البلاستك وبجميع أصنافه ومصادره (الاستهلاك المنزلي ومخلفات المصانع وغيرها)

[1] المرجع السابق.

- مخلفات الورق الأبيض (كراسات وكتب قديمة ومخلفات المطابع والجهات العامة) .
- مخلفات الكرتون وتنوع مصادرة من المحلات التجارية وغيره .
- علب المشروب ومصادرها (المقاهي والمطاعم واستهلاك المواطنين وغيرها).

وعلى الرغم من اعتماد الحملة في بدايتها على مساعي وجهود الموطنين في إيصال المخلفات الى موقع التجميع فقد وصل ما تم تجميعه : (26 طن علب كرتونية، 31 طن منو الورق، 2.2 طن من علب المياه)

2- المرحلة الثانية لتطور المشروع (المشروع الخيري لإعادة تدوير المخلفات)

2-1- مقدمة

تطورت فكرة الحملة البيئية (لا تحرقها ولا ترمها بل تصدق بها) إلي مشروع حضاري تحت مسمى (المشروع الخيري لإعادة تدوير المخلفات) مع بداية سنة 2014، بعد ما لاقت الحملة قبولا واسعا من المواطنين وقد تم تخصيص شعار مميز على صفحة المشروع بموقع ألفيس بوك مستنبطا شعاره من الشعار العالمي لإعادة التدوير شكل (2) الذي يحمل ثلاث أسهم تفسر الهدف من إعادة التدوير وهي: (ترشيد الطاقة، خفض النفقات، حماية البيئة)، بحيث تم زيادة سهم رابع ليضيف هدف (الصدقة) شكل (3)

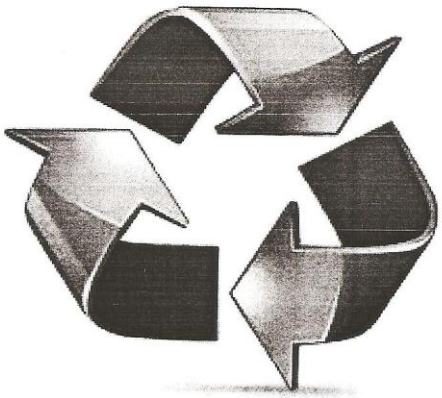

شكل (2) الشعار العالمي لإعادة التدوير

شكل (3) شعار المشروع الخيري لإعادة تدوير المخلفات

2-2 مراحل العمل بالمشروع

يشمل المشروع عدة مراحل متمثلة في:

- مرحلة تجميع المخلفات من المقرات المخصصة في المدينة
- مرحلة فرز وتصنيف البلاستيك حسب نوعه لينقل بعد ذلك إلى مرحلة الكبس أو التكسير.
- مرحلة كبس المخلفات وتتمثل في كبس علب الكرتون والمياه والمشروبات ويقدر وزنها بعد الكبس بين (150 الى 250 ك.
- مرحلة التكسير: وتتمثل في تكسير بعض أنواع البلاستيك المنزلي عن طريق آلة خاصة وتعبئتها في أكياس تزن بين (40-50 كيلو جرام)

2-3- نتائج عمل المشروع:

يوضح الجدول رقم (1) حجم ما تم تجميعه من برنامج إعادة تدوير المخلفات، بينما يوضح جدول (2) حجم ما تم إعادة صيانته واستخدامه والتصدق به على المحتاجين

جدول (1) حجم ما تم تدويره

البيان	الكمية (بالطن)
تجميع كرتون	104.88
تجميع ورق	72.82
تجميع بلاستك	52.205
المجموع	229.905

جدول (2) حجم ما تم إعادة إستخدامة من قبل المؤسسة

البيـــان	العدد
ثلاجة	8
غسالة	7
تلفزيون	5
غرفة نوم	4
دولاب مطبخ	6
صالون	9
دولاب ملابس	5
كمبيوتر	12
فراشات فردية	112
كراسي فردية	27
طاولة مكتب	12
دولاب مكتب	8

4-2 - الآمال والطموحات

يسعى القائمون على المشروع الخيري إلى تطوير وتوسيع نشاطه ويكون وذلك حسب الإمكانيات المتاحة ومن أهم الخطوات المستهدفة في الفترة القادمة هي:

1-مقترح زيادة عدد مراكز التجميع: حيث تبلغ عدد المراكز الموجودة الآن (55) مركز وتسعى إدارة المشروع إلى إضافة (45) مركز تقدر تكاليفها 9000 دينار

2-مقترح شراء سيارة إضافية لنقل البضاعة

3-مقترح شراء آلة لتكسير البلاستيك يقدر ثمنها (15000) دينار ليبي[1]

4-مقترح إضافة آلة لكبس الكرتون وعلب المياه بقيمة (35000) دينار ليبي.

5-مقترح توسعة المشروع ليستهدف المدارس والجامعات وتشمل مبدئيا استهداف عدد 30 مدرسة و عدد 5 كليات جامعية، وتقدر المصاريف المبدئية (10500) دينار ليبي.

6-مقترح مشروع الحي البيئي: بحيث سيتم استهداف حي بالمدينة، وتحديد عدد 40 موقع تجميع بداخله توزع فيه عدد 3 صناديق بلاستيكية بالوان مختلفة لتجميع (البلاستك والورق والألمنيوم)، وتقدر قيمته بحوالي 18000 دينار ليبي، ويكون هذا المشروع خطوة مبدئية تعمم في أرجاء المدينة في حالة نجاحه.

الخاتمة

أولا: النتائج:

من خلال العرض السابق يمكن استخلاص مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

1- تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من المقومات الجغرافية البشرية الرئيسية في عملية التنمية وذلك من خلال عملية المشاركة الشعبية وإقحام أفراد المجتمع في عملية التنمية.

2- تعاني البلاد من عدة مشاكل بيئية تتطلب جهدا جماعيا مكثفا من أجل التصدي لها وإيجاد الحلول العملية.

[1] الدينار الليبي يساوي 1.32 دولار أمريكي تقريبا

3- أولت المؤتمرات والمنظمات الدولية المتعلقة والمهتمة بالبيئة لمؤسسات المجتمع المدني دورا هاما ورئيسيا لحماية البيئة وذلك من خلال توصياتها المتكررة بهذا الخصوص الامر الذي سيعطي دافعا وحافزا لها لتكثيف جهودها في مجال حماية البيئة.
4- تعتبر جمعية الشهيد للتنمية والعمل التطوعي من أفضل وأنشط مؤسسات المجتمع المدني في مجال حماية البيئة وحل قضايا المجتمع ويتضح ذلك من خلال أعمالها وأنشطتها المتعددة.
5- يعتبر مشروع إعادة تدوير المخلفات التي تم تأسيسه من قبل مؤسسة الشهيد من البرامج والاعمال الحضارية التي تساهم في حل جزء من مشكلة القمامة بطريقة علمية مفيدة.

ثانيا: التوصيات:

من أهم التوصيات التي توصي بها الدراسة ما يلي:

1- العمل على نشر ثقافة المشاركة الشعبية والعمل التطوعي وحث الشباب علي الانضمام لمؤسسات المجتمع المدني من أجل تفعيل مبدأ المشاركة الشعبية ودعم عملية التنمية.
2- الاستفادة من تجارب وخبرات المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة.
3- يجب على قنوات الاعلام المحلية فتح المجال لمؤسسات المجتمع المدني ومجانا بدون مقابل من أجل الدعاية لبرامجها سواء في مجال الاعمال الخيرية أو حماية البيئة حتى يتسنى لها تحقيق أهدافها.

المراجع:

1- ابراهيم صالح بغني وأخرون، التنمية للمرحلة الثانوية ومعاهد المعلمين والمعلمات، المنشأة العامة للنشر والتوزيع وإعلان ط1، طرابلس، 1985.
2- الأمم المتحدة، تقرير موجز عن أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية في أستوكهولم (1972) السويد.
3- بركات كريم، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزاو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2014.
4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية البشرية الإنسانية العربية للعام 2009.
5- راتب سلامة السعود، الإنسان والبيئة، دراسة في التربية البيئية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 41.
6- زين الدين عبد المقصود، قضايا بيئية معاصرة " الموجهة والمصالحة بين الإنسان وبيئته"، دار البحوث العلمية، الطبعة الثانية، الكويت، 1988.
7- عبد الغني محمود بن زاهية وأخرون، أعمال المجلس المحلي زليتن (سبتمبر 2012- يونيو 2014).
8- عبد الهادي الجوهري وأخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
9- صحيفة بلادي، العدد السابع والعشرون، 2 فبراير 2012، ص 2.
10- ناصر الشيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010، ص 22.
11- وائل منصور أحمد هرم، المشكلات البيئية المتضمنة في محتوى كتاب الجغرافيا للصف الثامن الأساسي ومستوى اكتساب الطلبة لها، الجامعة الاسلامية غزة، كلية التربية، رسالة ماجستير، 2012.
12- وزارة الثقافة والمجتمع المدني، مركز دعم منظمات المجتمع المدني، رسالتنا، رؤيتنا، أهدافنا، طرابلس، 2012.